د. طارق قندوز
دكتوراه علوم تجارية تخصص تسويق

معوقاتُ وكوابحُ نموِّ قطاعِ التأمين العربيِّ بين التحدّي والمواجَهة
(دراسةٌ مسْحيةٌ للجزائر والكويت خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م)

الحلقة (١)

لقد نشأ التأمينُ مع فكرة التعاون والتضامُن، وتطوّرَ بتقدُّم حياة البَشر إلى أنْ وصلَ إلى الشكل الذي هو عليه حاليّاً. وزيادةً على اعتباره وسيلةً للحماية من الخَطر؛ فإنّه يؤثّرُ إيجابياً أو سلبياً في العديد من المتغيِّرات الاقتصادية، والأهمُّ من ذلك كلّه أنّه يعملُ على تعبئة المدّخرات وتمويل الاقتصاد. وتختلفُ أهميةُ التأمين الاقتصادية باختلاف أنواعه وعناصره؛ فالتأمينُ في المشاريع الاقتصادية له أهميةٌ بالنسبة للمصلحة الفردية والعامّة لإعطاء الطُمأنينة للاستثمار الوطنيِّ والحفاظ على النموِّ الاقتصاديِّ، أمّا التأمينُ على الحياة فهو ينعكسُ بصفة إيجابية على الجانب الاجتماعيّ ومدى تحقيق الاستقرار والترابُط العائليِّ؛ حيثُ يتمثّلُ نشاطُ التّأمين في قيام الشركات المتخصّصة بإصدار وثائق التأمين لفائدة المؤمَّن لهَم، تتضمّنُ قيمةَ القسط أو الاشتراك الذي عليهم دفْعُه مقابلَ التغطية المتمثّلة في التزامها بدفع التعويضات في حال تحقُّق الخطر المؤمَّن عليه خلالَ فترة مُعيَّنة.

تقومُ شركاتُ التأمين بدور بارز في أسواق الخدمات المالية، مُنطلقةً من طبيعة الأهداف الاقتصادية والمالية لكافّة الأطراف المعنيّة بوجودها (الدولة – حملة الأسهُم وأصحاب رأس المال –المُنتفعين والمتعاملين – الإدارات الفنية). من جهة ثانية فإنّ مضمونَ هذا الدور بأبعاده التنموية يُشيرُ إلى دور هذه الشركات في تنفيذ السياسات المالية والاستثمارية من خلال نشاط الاكتتاب والتسعير والتعويضات وإعادة التأمين، وفعاليات أُخرى تتمحْورُ على مسار النشاط الاقتصاديّ والتنمويّ في اقتصادات الدول وخاصّةً تلك التي يتّسم اقتصادُها بالتطوُّر والنُّضج المناسبَين لدَور فعّال للنشاط التأمينيِّ. ولقد زادتْ أهميةُ التأمينات في الآونة الأخيرة بعدَ تحرير التبادُل التجاريِّ الدوليِّ في قطاع الخدمات، واستكمال الضلع الثالث للعولمة الاقتصادية (المالية، النقدية، التجارية)، من خلال ما عُرف بالاتفاقية العامّة لتجارة الخدمات GATS المنبثقة عن قرارات المنظمة العالمية للتجارة المُلزمَة والهادفة إلى إنهاء احتكار القطاع العامّ، وإلغاء أشكال الدعم والحماية كلّها. لقد قطعت الدولُ المتقدّمةُ الرائدةُ في خضَم المنافع والمزايا الجسيمة التي تُنجَز عن الاكتتاب التأمينيِّ ـ على غرار الولايات المتّحدة الأمريكية واليابان وبريطانيا وألمانيا وفرنسا ـ أشواطاً كبيرةً في مجال صناعة التأمين (بلغَ رقْمُ أعمال قطاع التأمين في هذه الدول ٢,٥٥٣٥٠٢ تريليون دولار عام ٢٠١٠ م لتستأثرَ بنصيب ٥٨,٨٥٪)، من خلال إرساء المناخ الاستثماريِّ التنافسيِّ الملائم لعوامل الإنتاج التأمينيّ وفقَ أبجديات الحوكَمة وميكانيزمات اقتصاد السُّوق الحُرَّة أو ما يُعرَفُ في الأدبيات بآليات العَرض والطلَب؛ حيث أنشأتْ هذه الدولُ أجهزةً للرقابة والإشراف على نشاط شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة بُغيةَ ضمان تسويق خدمات تأمينية ذات مستوىً راقٍ ورفيع (الجودة) وبأسعار تنافسية (التكلفة)، مكّنَها من تبوُّء مراكزَ قيادية في سوق التأمين العالميِّ؛ فلقد اتجهتْ شركاتُ التأمين وإعادة التأمين الكُبرى في العالَم إلى تعزيز مكانتها في السُّوق، سواءٌ كان ذلك بالرفع من رأسمالها أو عن طريق عمليات الإدماج والشراكة والتحالُف في إطار انتشار ثقافة التكتُّلات السائدة في الوقت الراهن.

إنّ سُوقَ التأمين العربية في وضع مثاليٍّ يُتيحُ لها التنافُسَ عالمياً؛ فالظروفُ الذاتيةُ والموضوعيةُ مواتيةٌ بشكل عمليٍّ للقيام بترتيب البيت التأمينيِّ العربيِّ كمجموعة اقتصادية إقليمية لها ثقلُها العالَميّ. خصوصاً وأنّ أقساطَ التأمين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA سجّلت نموّاً لتصلَ إلى ٢٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠ م وهذا يُمثّلُ نحوَ ٠,٥٥٪ من أقساط التأمين العالَمية (في عام ٢٠٠٦ م كان حجمُ أقساط المنطقة ٢١,٤ مليار دولار)، ممّا يُؤكّدُ وجودَ إمكان هائل لتحقيق نموٍّ إضافيٍّ ممزوج بما تكتسبهُ منطقةُ التجارة الحرَّة العربية الكُبرى من أهمية بالغة في تطوير وتعزيز مكانة قطاع التأمين العربيِّ، سيّما وأنّ رجالَ التأمين "العرب" جزءٌ من كيان المجتمع الاقتصاديِّ العربيِّ. فالإصلاحاتُ الاقتصاديةُ الهيكليةُ بدأت تُؤتي ثمارَها في الآونة الأخيرة، وبصفة خاصّة في مجالات وفروع تُعَدُّ قطاعات بكراً مثل التأمين التكافُليِّ وتأمينات الحياة والتأمين الصحيِّ وخدمات التقاعد وتأمين المسؤوليات والتأمينات الزراعية والمتناهية الصغر ... إلخ، تكشفُ عن مدى الإمكانات الزاخرة التي تتمتّعُ بها خدماتُ التأمين في هذه المنطقة لم يتمّ استغلالُها بالشكل المناسب.

وفي هذا السياق، تُراهنُ الجهات الحكوميةُ الوصيةُ عن قطاع التأمين العربيِّ، على أنظمها المسؤولة عن ضبط وتأطير وتنظيم نشاط شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة بها؛ للتكيُّف مع شروط وتحدّيات العمل في مناخ العولمة المالية، وكذا مسايرة مقتضيات وتداعيات التنافسية الدولية (النوعية، السعرية، التقنية، والملحوظ لتطوُّر حجم العلاوات التأمينية المكتتَبة في العالَم العربيِّ يقفُ على حقيقة فحْواها وجودُ قفزات نوعية وتطوُّرات ملموسة كمحصّلة للإصلاحات الراديكالية التي مسّت الجوانبَ التشريعيةَ والتنظيميةَ للقطاع منذُ تسعينيات القرن الماضي. بيْدَ أنّه في

غُضون القرارات المُلزمة لاتفاقية الجاتس الداعية إلى مزيد من الانفتاح والتحرير، وإلغاء أو تقليص الأشكال الاحتكارية للدولة كلّها وإحلاله بالقطاع الخاصّ (المحليّ أو الأجنبيّ). تُصبحُ هذه النتائجُ المحقّقةُ على المحكّ ويزيدُ الأمرَ خطورةً حينَ الوقوف على منسوب المشكلات الهيكلية وحجم المعضلات التنظيمية التي تعتري سوقَ التأمين العربيّ، لاسيّما النقصَ الفادحَ في الوعي التأمينيّ بنسَب مُتفاوتة، والذي يُشكّلُ عقبةً كؤوداً وحجرَ عثرة في وجه المحاولات الجادّة والمساعي الحثيثة التي تقومُ بها الدولُ للنهوض بهذه الصناعة.

وانطلاقاً من الإطار السالف الذّكر، جاء هذا البحثُ ليعرضَ الإشكالَ الجوهريَّ التالي:

ما مدى تأثير المُشكلات الهيكلية والمُعضلات التنظيمية التي تعتري قطاعَ التأمين العربيّ على تنافسيته ضمنَ سوق التأمين العالميّ، وذلك من منظور المؤشّرات الأدائية (الكثافة والاختراق) خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠ م؟

يستمدُّ هذا البحثُ أهمّيتَه البالغة، من كونه جاءَ في وقت تشهَدُ فيه بعضُ أسواق التأمين العربية طُفرةً ونُموّاً؛ حيث تُشير التوقّعاتُ الحاليةُ إلى إمكان نُموّ أسواق التأمين العربيةّ من حجمها المقدَّر بنحو ٢٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٠م إلى أكثر من ٤٠ مليار دولار لعام ٢٠١٥م ، في حال الاستمرار في سياسات تحرير الأسواق وتسارُع وتيرة النموّ والإصلاح الاقتصاديّ، ويُتوقّعُ أن يُساعدَ تحريرُ التجارة في الخدمات الذي تتبنّاه تباعاً معظمُ البلدان العربية على توليد فُرَص مُهمَّة للاندماج بين شركات التأمين في المنطقة للاستفادة من وُفورات الحجم واكتساب مواردَ أكبرَ، ومزايا تنافسية تخوّلُها المنافسةَ في أسواق مفتوحة. كما تستوحي الدراسةُ أهمّيتَها القُصوى من كونها تُشخّصُ وتُحلّلُ بلُغة الأرقام الإمكانات الفعليةَ والكامنةَ لسوق التأمين العربيّ؛ ممّا تمكّنُها من مواجهة المرحلة الجديدة في عصر العولمة المالية (عصر المنافسة وقوانين السوق) وحماية مصالحها وأسواقها الوطنية التي حافظتْ عليها منذُ إنشائها. ويهدفُ الباحثُ من خلال بحثه تقديمَ حلول يرى جدْواها ونجاعتَها في هذا التوقيت المناسب الحسّاس؛ وذلك بالنظر لضآلة وهشاشة حجم أقساط التأمين للدول العربية مُجتمعةً ٢٣,٨ مليار دولار إذ لا تُساوي حجمَ أقساط التأمين لدولة أوروبية واحدة مثل هولندا ٩٧,٠٥٧ مليار دولار عام ٢٠١٠م (٤ أضعاف) ممّا يُبرزُ الكثيرَ من علامات الاستفهام والتعجب.

المحورُ الأوّلُ: المُشكلاتُ والتحدياتُ التي يُواجهُها قطاعُ التأمين العربيّ

إنّ ضَعْفَ التغطيات التأمينية يُعزى إلى عدد من الصعوبات الداخلية والخارجية؛ وهذه الأخيرةُ هي الأخطرُ التي تُواجه الشركاتِ في قطاع التأمين العربيّ وتتمثّلُ في:

١. تفتقرُ شركاتُ التأمين وإعادة التأمين في العالَم العربيّ إلى التصنيف؛ فمَلاءةُ الشركات المالية مُهمّةٌ للغاية وتُعبّرُ عن قُدرتها على الوفاء بالتزاماتها تُجاهَ الأفراد والجماعات. فهناك شركاتٌ تطلبُ تصنيفَ مركزها الماليّ؛ من أجل تعزيز سُمعتها وثقة العُملاء بها، ومن ذلك شركةُARIG التي نالتْ تصنيفَ BBB وهي من بين الشركات العربية القليلة التي نالتْ تصنيفاً عالمياً.

٢. دور التأمين كأحد مصادر تعبئة الأموال والادخار وتمويل الاستثمار صارَ محدوداً جداً؛ بسبب ضَعْف أداء شركات التأمين العربية، كونها شركاتٌ كثيرةٌ نسبياً وتتنافَسُ على سوق صغيرة الحجم مُقابَلةً بأسواق الدول النامية؛ ممّا أدّى إلى تفتيت الفروع التأمينية وإنّ ضَعْفَ الموقف الماليّ لكثير من تلك الشركات يُعتبَرُ من أبرز المعوّقات؛ فأغلبُ شركات التأمين العربية حتّى التي بلغ عُمرُها ٦٠ عاماً، لا تتّبعُ سياسات توسعية في عملها.

٣. كما أنّ مجالَ تقييم الموجودات (غير المنقولة) يشكو كذلك من ضَعف في العالَم العربي، ويلجأُ القطاعُ لشراء الخدمة من الخارج. إضافةً إلى أنّ شركات تسوية الخسائر ذات المستوى المهنيّ العالي لا تزالُ نادرةً.

٤. إنّ مُجمَلَ الأرقام المُتعلّقة بالأداء الاقتصاديّ العربيّ الذي يغلبُ عليه الطابَعُ الرَّيعيُّ (العُقدة الهولندية) تُظهرُ وبوضوح أنّ السوقَ التأمينيةَ العربيةَ تتأثرُ بالظروف الموضوعية، كضَعف مُعدّلات النموّ الصناعيّ خارجَ المحروقات، وانخفاض دخل الفرد الحقيقيّ وارتفاع متوسّط مُعدّل البطالة (١٤,٨٪ / ٢٠٠٩ م) والتضخّم (١٠,٥٪ / ٢٠٠٨).

٥. إفرازات مناخ العولمة المالية؛ وتحديداً اتفاقيةُ الجاتس على سوق التأمين العربيّ، أي تشجيعُ سياسة الانفتاح وجذبُ الاستثمارات الأجنبية ضرورةٌ وواقعٌ مفروضٌ، كما أنّ فكرةَ الحماية للشركات الوطنية صعبةٌ في الوقت الحاليّ؛ حيث تعملُ منظّمةُ التجارة العالمية على تفعيل اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات واتّباع سياسة الأسواق المفتوحة، ومن تداعياتها السماحُ للشركات العالمية بالدخول إلى الأسواق التأمينية العربية؛ فهناك هجومٌ قويٌّ من شركات التأمين العالمية لتمكين وجودها وفرض عولمتها في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA.

٦. اعتمادُ أغلب شركات التأمين العربية اعتماداً مُفرطاً على شركات إعادة التأمين الدولية، يَحدُّ من قُدرتها على تطوير إمكاناتها؛ إذ أنّه بين ٧٠٪ و٨٠٪ من الأقساط المكتتبة محليّاً يتمُّ دفعُها لشركات إعادة التأمين العالمية، الأمرُ الذي يُعتبَرُ مُعوّقاً أكبرَ لتطوير للشركات المحلية، يُضافُ إلى ذلك سيطرةُ عُقدة التبعية على الشركات العربية عُقدةُ نقص وانهزام فكريٍّ ونفسيٍّ جعلها تفضّل التعاملَ مع شركات إعادة التأمين الأجنبية.

٧. عزوف وإعراض فئات واسعة في المجتمع عن التأمين؛ بسبب عدم التقدير والفهم الصّحيح والواعي لطبيعة وأهمية العملية التأمينية ودورها الاقتصاديّ والاجتماعيّ؛ أي بعبارة أخرى نقصُ الوعي التأمينيّ لدى أغلب شعوب المنطقة وحكوماتها؛ فالكثرة

الكاثرةُ من العُملاء لا تقرأُ بنودَ العقد كافّةً الموقَّع بينَها وبينَ الشركة فضلاً عن حُسْن تفسيره ودقّة استيعابه . هذا إنْ لم تكنْ هناك إساءةٌ في النيات والمقاصد من وراء هذه العقود، وفي ظلّ غياب الثقافة التأمينية عندَ الفرد العربيِّ الأمرُ الذي أدّى بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد من أقساط التأمين، وبالتالي يُعيقُ عولَمةَ شركات التأمين العربية، إذ يصعُبُ على الشركات أن تقدِّم منتجات تأمينيةً جديدةً دون أن يكونَ هناك وعيٌّ بها أو طلبٌ عليها ؛

٨. توضِّحُ الأبحاثُ أنّ نسبةً كبيرةً من الجمهور لديهم نظرةٌ سلبيةٌ عن عملية التأمين برُمَّتها، وأنّ شركات التأمين تحصلُ على أموالهم وتتهرَّبُ من مسؤوليتها عندَ وقوع الحوادث؛ إضافةً إلى أنّ بعضَ الأشخاص مُرغمونَ على التأمين؛ لأنّهُم مُطالَبونَ بذلك من بعض الجهات القارضة (المُقرِضة) مثل البنوك.

٩. انحصار التأمين على مجالات ونشاط محدَّد، مثل شُعبة التأمين على المركبات والأخطار الصناعية؛ حيث تُمثِّل نسبةُ الأقساط المكتتبة في هذين الفرعين أكبرَ من ٥٠٪ من إجماليِّ قيمة الأقساط المكتتبة بأغلبية أسواق التأمين العربية، في حين تُمثِّل بقيةُ القطاعات الاقتصادية الأخرى النسبةَ المتبقِّية؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر، تُمثِّلُ نسبةُ الأقساط المكتتَب بها في مجال التأمين على السيارات بالجزائر ٤٩٪ عامَ ٢٠١٠ م.

١٠. رفض شرائحَ كبيرة من الأفراد والشركات لفكرة التأمين؛ بسبَب الوازع الديني، والتشكيك في مدى شرعية التأمين. ولمْ ينجُمْ عن هذا التشكيك عدمُ إقبال وتردُّد رجال الأعمال العرب على الأخذ بالعملية التأمينية فحسبُ؛ ولكن أيضاً في عزوفهم عن تأسيس وإقامة الشركات التي تقومُ بالتأمين أو إعادة التأمين ؛

١١. اعتماد شركات التأمين العربية بصورة كبيرة في تسويق مُنتجاتها على أسلوب تقليدي هو الاتصالُ المباشرُ مع العُملاء المرتقَبينَ بخاصّة في الدول التي يسُودُ فيها نظامُ الاقتصاد الموجّه، بينما يظهَرُ دورُ تسويق البنوك في تأمينات السيارات ووثائق السفر، كما تعتمدُ الشركاتُ على ترويج وثائق التأمين على المُمتلكات بنسبة ٩٥٪ في عظم الأقطار العربية بينما تصلُ نسبةُ التأمين على الحياة في السعودية على سبيل المثال إلى ٥٪ فقط.

١٢. القيود على شركات التأمين عندما ترغَبُ في فتح فروع إقليمية لها خارجَ دولها في المنطقة الواحدة، إلى جانب هواجس ومخاوف شركات التأمين العربية من التعرُّض للخسارة حين اقتحام الأسواق الدولية.

١٣. عدم استقرار البيئة القانونية التي يعملُ في ظلِّها القطاعُ التأمينيُّ وغياب الشفافية في المعلومات لدى الوصاية.

١٤. عدم كفاية المُهلة المُعطاة من الوصاية لشركات التأمين العربية للتكيُّف مع النظام المحاسَبيِّ العالَميِّ.

١٥. عدم وجود سياسة واضحة لصياغة الأسعار وضمان استقرارها؛ ممّا يؤدي إلى ظهور شركات ليس لها مصداقيةٌ.

١٦. غياب فكرة الاندماج والتنسيق الفعّال بين شركات التأمين وإعادة التأمين العربية.

١٧. نقص فادح في المعاهد المُتخصِّصة في تدريب الطواقم التأمينية وتخصيص الكفاءات العربية.

١٨. عدم الوعي الكافي بالدَّور المُهمِّ لوسيط التأمين.

١٩. تعثُّر تطبيق التأمين الطِّبيِّ الإلزاميِّ، والتأمين ضد الكوارث الطبيعية.

٢٠. اختلاف قوانين التأمين في المنطقة وتشتُّتها وعدم ملاءمتها للواقع الراهن.

٢١. اعتبار قرارات الاتحاد العامِّ العربيِّ للتأمين غيرَ مُلزِمَة، وتصنيفها ضمن القرارات الاسترشادية.

٢٢. نستنتجُ ممّا سبقَ: بأنّ الوضعَ الراهنَ لأداء سوق التأمين العربيِّ يتَّصفُ بأنّه مازالَ ناشئاً وفي بداياته؛ لتدنِّي مستويات الاكتتاب التأمينيّ؛ فحجمُ أقساط التأمين منخفضٌ بسبب تدنّي الوعي بمنتجات التأمين في أوساط العامّة الذي يظلُّ واحداً من الأسباب الرئيسة التي تُعرقِلُ تطوُّرَ هذه الصناعة في المنطقة، وربّما كان التحدّي الكبيرُ الذي يُواجه صُنّاعَ القرار هو الارتقاءُ بالوعي العامِّ للناس؛ من خلال التثقيف المباشر للعملاء.

المحورُ الثاني: عرضُ المؤشِّرات الأدائية لسُوق التأمين الجزائريِّ والكويتيِّ خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

جدول ١- مؤشر إجماليّ الأقساط المكتتَبة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ م /الوحدة: مليون دولار

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٢٦٠	٢٨٥	٣٦٥	٣٩٩	٤٨٠	٥٧١	٦٢٥	٧١١	١٠٣١	٧٩٧	١١٦٢
الكويت	١٩٨	٢٥٩	٣١١	٣٢٠	٣٩٣	٤٩٨	٦٢٨	٧٣٤	٩١٤	-	٧١٩

الجدول ٢- الترتيب العالمي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٦٩	٧٢	٦٨	٧١	٦٥	٦٤	٦٨	٧١	٦٥	٧٠	٦١
الكويت	٧٦	٧٥	٧٤	٧٦	٧٢	٧٠	٦٦	٦٩	٦٨	-	٧٩

الجدول ٣- مؤشّر الحصّة السُّوقية العالَمية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ م (٪)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠٣
الكويت	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٢	-	٠,٠١

الجدول ٤- مؤشّر أقساط التأمين على الحياة خلالَ الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ م/الوحدة: مليون دولار

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	١٥	١٣	١٥	١٥	٢٦	٢٩	٣٩	٤٤	٨٣	٦٣	٨٧
الكويت	٣٤	٦٠	٧٤	٨٠	٩٥	٩٦	١١٣	١٣٢	٢١١	-	١٤٩

الجدول ٥- مؤشّر أقساط التأمين على غير الحياة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ م/الوحدة: مليون دولار

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٢٤٦	٢٧٢	٣٥١	٣٨٤	٤٥٤	٥٤٢	٥٨٦	٦٦٦	٩٤٨	٧٣٤	١٠٧٥
الكويت	١٦٤	١٩٩	٢٣٧	٢٤٠	٢٩٨	٤٠٣	٥١٥	٦٠٢	٧٠٣	-	٥٦٩

الجدول ٦- مؤشّر الكثافة التأمينية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ م/الوحدة: دولار

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٨,٢٠	٩,٢٠	١١,٧	١٢,٥	١٤,٨	١٧,٤	١٨,٧	٢١	٣٠	٢٢,٩	٣٢,٨
الكويت	١٠٤,٢	١٣١,٥	١٥٤,١	١٤٨	١٦١,٢	١٨٥,٥	٢٢٧,٢	٢٥٧,٣	٣١٣	-	٢٣٥,٥

الجدول ٧- مؤشّرُ الاختراق التأميني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ م(٪)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الجزائر	٠,٤٩	٠,٥١	٠,٦٥	٠,٦٤	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٥٠	٠,٥٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٨٠
الكويت	٠,٥٢	٠,٧٩	٠,٩٥	٠,٩٢	٠,٩٣	٠,٧٩	٠,٧٠	٠,٦٠	٠,٦٠	-	٠,٥٠

Source: Sigma N°6/2001, N°2/2011, SuissRe: L›assurance dans le monde en 2000; 2010 (http://www.suissre.com/sigma)

الجدول ٨- عددُ السكانِ والناتجُ المحلي الخام خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٠ م/

الوحدة: عددُ السكانِ: مليون نسمة؛ الناتج المحليّ الخام: مليار دولار

الكويت	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٢,٥	٢,٦٤	٢,٨٦	٣,٠٥	٣,٣٢	٢,٩	٣	٣,١
الناتجُ المحليّ الخامُ	٤٧,٨	٥٩,٤	٨٣,٨	١٠١,٩	١١٢,١	١٥٢	١٠١	١٣٣
نصيبُ الفردِ من الـ Pib	١٩٢٥٢	٢٢٤٧٢	٢٩٢٣٩	٣٣٣٨٩	٣٣٦٥٦	٥٢٤١٣	٣٣٦٦٦	٤٢٩٠٣
الجزائر	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
عدد السكان	٣١,٨	٣٢,٣	٣٢,٩	٣٣,٢	٣٤,١	٣٤,٤	٣٤,٩	٣٥,٤
الناتجُ المحليُّ الخامُ.	٦٧,٨	٨٥,١	١٠٢,٨	١١٦,٤	١٣٥,٤٠٠	١٦٩	١٣٠	١٥٣
نصيبُ الفردِ من الـ Pib	٢١٢٩	٢٦٣١	٣١٢٥	٣٤٩٩	٣٩٧٦	٤٩١٢	٣٧٢٤	٤٣٢٢

الهوامش والإحالات

١. التقريرِ الاقتصاديِّ العربيِّ الموحَّدِ، صُندوقِ النقدِ العربيِّ، ٢٠٠٣ م إلى ٢٠١٠ م، أبو ظبي، الإمارات العربية المتّحدة (http://www.arabmonetaryfund.org) و٢- الموقعِ الإلكتروني لدائرةِ الإحصاءِ وقواعدِ المعلوماتِ بجامعة الدولِ العربية (http://www.arableagueonline.org)

- معلومات مستقاة من المادة العلمية والمواقع الإلكترونية التالية:
- برت دكاش: شركات التأمين العربية (مواجهة خسائر الإستثمارات المالية)، مجلة الإقتصاد والأعمال، العدد ٣٤٩، ٢٠٠٩
- خالد سعود: صناعة التأمين العربي (الواقع والمستقبل)، مجلة رسالة التأمين، العدد ٤، الإتحاد الأردني لشركات التأمين، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص ص.٢-٥
- http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=286984&issueno=9598 (Consulté le 22-10-2011)
- http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=27 (Consulté le 22-10-2011)

معوقاتُ وكوابحُ نموِّ قطاعِ التأمينِ العربيِّ بين التحدّي والمواجَهة
(دراسةٌ مسْحيةٌ للجزائرِ والكويت خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ م)

الحلقة (٢)

د. طارق قندوز
دكتوراه علوم تجارية تخصص تسويق

المحورُ الثالثُ: تحليلُ سُوقِ التأمينِ الجزائريِّ والكويتيِّ التي شمَلَها مسْحُ مجلّة سيجما للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م

تشخيصُ مكانةِ الجزائرِ ضمنَ سُوقِ التأمينِ العالميَّة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

يُعدُّ قطاعُ التأمين الجزائري بكراً يتوفّرُ على فُرص نموٍّ حقيقيَّة هائلة لم يتمَّ استغلالُها بالشكل المناسب، حيثُ لم يتجاوز رقمُ أعمال القطاع عتبة (١،٥) مليار دولار، وهو رقمٌ بسيطٌ جداً يدلُّ على أنّه سوقٌ محفّزةٌ وواعدةٌ وجذّابةٌ وقابلٌ للتطوّر لاسيّما وأنّ سقف التنافس مفتوحٌ بالجزائر، حيثُ بلغَ عددُ الشركات الناشطة في سُوق التأمين الجزائريِّ عامَ (٢٠١٠) حوالي (١٧) شركة، تستأثرُ العموميَّةُ منها على (٦٩٪)، تليها الخاصَّة (٢٤٪)، وأخيراً التعاضديَّات (٧٪)، (تغيَّرت قواعدُ اللعبة التنافسيَّة حيثُ كانت الحصصُ عام (١٩٩٨) كالتالي: (٨٧٪)؛ (١٪)؛ (١٢٪) على الترتيب).

إذن، إمكاناتٌ استثماريَّةٌ ضخمةٌ وجسيمةٌ يزخرُ بها تؤدّي إلى نموٍّ بسرعة متزايدة لكنّها مهدورةٌ، إذ يُجمعُ الخبراءُ على أنّ سوقَ التأمين الجزائريِّ يزخرُ بكلِّ مقوّمات النهوض، فهو يمتلكُ مردوداً معتبراً غيرَ مستغلٍّ مقدّر بـ(٧) مليار دولار، يُغذّيها برنامجُ الاستثمار العموميِّ بـ (٢٨٦) مليار دولار للخُماسيِّ (٢٠١٠-٢٠١٤).

وفي ذات الغضون، حقّق سُوقُ التأمين الجزائريِّ تطوّراً ملحوظاً من حيثُ معدّل النموِّ السنويِّ لحجم الأقساط المكتتبة بلغَ زُهاءَ (٣٢٪) منتقلاً بوتيرة محسوسة بلغت حدود (٥١٩٪)، أي من (١٣٠٢٨) مليون دينار عام (١٩٩٥) إلى (٨٠٦٦٠) مليون دينار عامَ (٢٠١٠)، بإنتاج إضافيٍّ وصلت قيمتُه الصافيةُ خلالَ نفس الفترة (٦٧٦٣٢) مليون دينار، كمحصّلة ناجمة عن حركيَّة وموجة الإصلاحات الجذريَّة وإعادة الهيكلة التي باشرتها السُّلطاتُ المركزيَّة بسنِّ القانون (٠٧/٩٥) الصادر في (٢٥-١-١٩٩٥) الرّامي إلى إدخال الشركات الوطنيَّة مُعترك المنافسة والتي تمَّ تعميقُها بالقانون (٠٤/٠٦) المؤرّخ في (٢٠-٤-٢٠٠٦) الهادف إلى ترقيَة مستوى الخدمة وتطوير الفروع التأمينيَّة الحاليَّة واستحداث شُعب جديدة من خلال فصل تأمينات الأضرار عن تأمينات الأشخاص (دخلت حيّز التنفيذ عام (٢٠١١))، والتي تزامنت مع برامج النفقات العموميَّة على غرار الإنعاش الاقتصاديِّ للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤) والمخطّط الخماسيِّ لدعم النموِّ للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بغلاف ماليٍّ يُقدّرُ بمبلغ (١٥٦،٩) مليار دولار أمريكيٍّ. ويعودُ سببُ الارتفاع المسجّل إلى كبر حجم حظيرة السيّارات في الجزائر، وكثرة مسبّبات الحوادث المتعلّقة بها، يُضاف إليها إدراجُ التأمينات على السيّارات ضمن التأمينات الإجباريَّة (تعريفةُ الضمان على خطر الاصطدام)، ونموُّ عمليَّات بيع السيّارات بالتقسيط بواسطة البنوك التي تشترطُ عقدَ تأمين شامل على السيّارة، والزاميَّةُ التأمين على الكوارث الطبيعيَّة وفرض عقد تأمين السفر للراغبين في الحصول على تأشيرة إحدى دُول الاتحاد الأوروبيِّ، ناهيك عن تطبيق مخطّط الدعم الفلاحيِّ الذي يشترطُ التأمينَ ضدَّ المخاطر الفلاحيَّة على الفلاحين الرّاغبين في الاستفادة من الإعانات والخدمات التي يُقدّمُها.

ورُغمَ سلسلة الإصلاحات الاقتصاديَّة المنتهجة الهادفة لتحرير وانفتاح السُّوق الجزائريِّ بإلغاء الاحتكار والسّماح بفتح المجال لشركات التأمين الأجنبيَّة للتنافس مع الشركات الوطنيَّة. تبقى مساهمةُ قطاع التأمين في الناتج المحليِّ الخام بالجزائر أسوأ من مؤشّر الكثافة، فهو الآخرُ ضعيفٌ ومُقلق. ولا يعكسُ القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتّع بها، رُغمَ ارتفاعه لكن بشكل طفيف من (٠،٤٩٪) عام (٢٠٠٠) إلى (٠،٦٪) عام (٢٠٠٩) مترجماً بذلك المركز (٨٦)، أي ما قبل الأخير ليظلَّ بعيداً جداً عن المستويات الدوليَّة والقاريَّة المقدّرة بـ (٦،٩٨٪) و (٣،٢٦٪) عام (٢٠٠٩)، وهذا مقابل معدّلات أكثر ارتفاعاً لدول الجوار كتونس بـ (١،٩٪) ومنه فهو الأضعفُ في دُول المغرب العربيِّ.

إنَّ النتائجَ التقنيَّة (الإنتاجُ المباشرُ والمتخصّصُ وإعادةُ التأمين، الشبكةُ التجاريَّة، التعويضاتُ عن الخسائر الجسمانيَّة والماديَّة، الديونُ الفنيَّة) والنتائجَ الماليَّة والمحاسبيَّة (التوظيفات، هامشُ الملاءة، الالتزاماتُ التقنيَّة) هزيلةٌ تدلُّ وتؤشّرُ على تواضع المركز التنافسيِّ للقطاع، فحجمُ التأمينات بالجزائر بسيطٌ جداً رُغمَ أنَّ سقفَ التنافس مفتوحٌ بلغَ عام (٢٠٠٩) حوالي (٧٩٧) مليون دولار أمريكيٍّ وهو ما يُعادلُ (٧٧٣٣٩) مليون دينار جزائريٍّ ويعكسُ حصّة (٠،٠٢٪) من السُّوق العالميَّة و(١،٦١٪) من السُّوق الإفريقيَّة. ومن استقراء الأرقام والإحصائيَّات نخلصُ إلى وجود فجوة عميقة بين الأداء التأميني الحقيقي (الفعلي) والأداء التأميني الكامن (المرتقب)، ومن أهمِّ الأسباب التي جعلت مكانة الجزائر ضمن سُوق التأمين الدُّولي متدهورة، هشاشةُ حصيلة قطاع التأمين الوطنيِّ من حيثُ مجموع الأقساط المكتتبة، وعدم استفادته القصوى من الإمكانات الماديَّة الهائلة المعطّلة. ويعزو الخبراءُ ذلك إلى جملة من المشكلات والمعضلات (١).

تَشخيصُ مَكانَة الكُويت ضمنَ سُوق التَّأمين العَالَميَّة للفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠):

تَشهَدُ صناعَةُ التَّأمين في الكُويت نُمُوّاً مَلحُوظاً، حَيثُ بَلَغَ مُعَدَّلُ النُّمُوّ السَّنَويِّ للسُّوق (٢٦،٣) خلالَ الأعوام الأخيرة (٢٠٠٠-٢٠١٠). إذ ارتَفَعَ حَجمُ الأقساط المُكتَتَبَة من (١٩٨) مليون دُولار عَامَ (٢٠٠٠) إلى حُدود (٧١٩) مليون دُولار عَامَ (٢٠١٠)، وَأظهَرَت مُؤشِّرَاتٌ اقتصَاديَّةٌ عدَّةٌ سَيطَرَة الشَّركَات الكُوَيتيَّة عَلى السُّوق المَحَلِّيِّ، وَجَاءَ في آخر تقرير لبَيت الاستثمَار العَالَميِّ عَن قطَّاع التَّأمين أنَّ النُّمُوَّ الاقتصَادي وَالهَيكَلَ الاقتصَاديَّ القَويَّ وَالنُّمُوَّ السُّكَّانيَّ في الكُوَيت سَاهَمَ في تَحويل الدَّولَة إلى سُوق تَأمينيٍّ يَزخَرُ بإمكَانَات هَائلَة. وَالجَديرُ بالمُلاحَظة هُوَ وَتيرَةُ النُّمُوّ البَطيئَة الَّتي يَتَّسمُ بهَا سُوقُ التَّأمين الكُوَيتي لذَلكَ يَحتَلُّ مَرَاتبَ مُتَأخِّرَة (٨٧/٧٩) من سُوق التَّأمين العَالَميِّ عَام (٢٠١٠) وَحصَّةً سُوقيَّةً تَكَادُ تَكُونُ مَعدُومَةً، كَمَا أنَّ القطَّاعَ تَأثَّرَ عَقبَ مُرُور ثَلاث سَنَوَات عَلى الأزمَة المَاليَّة العَالَميَّة، حَيثُ انخَفَضَت الأقسَاطُ من (٩١٤) مليون دُولار عَام (٢٠٠٨) إلى حُدُود (٧١٩) مليون دُولار عَام (٢٠١٠).

وَيَعزو الخُبَرَاءُ نُمُوَّ سُوق التَّأمين الكُوَيتيِّ لكَونه مَدفُوعٌ بالعَوَامل التَّاليَة:

- النُّمُوُّ وَالهَيكَلَةُ الاقتصَاديَّةُ القَويَّةُ في الكُويت، وَقَد أدَّت زيَادَةُ النَّشَاط الاقتصَاديِّ إلى ظُهُور مَشرُوعَات جَديدَة، فَقَد حَقَّقَ الاقتصَادُ الكُوَيتيُّ نَتَائجَ جَيِّدَةً رُغمَ تدَاعيَات الأزمَة: النَّاتجُ المَحَلِّيُّ الإجمَاليُّ (١٣٣) مليار دُولار؛ نَصيبُ الفَرد من الـ Pib: (٤٢٩٠٣) دُولار عَام (٢٠١٠)؛ فَائضٌ في المِيزَان التِّجَاري (٣٣،٢) مليار دُولار؛ احتيَاطي الصَّرف (٢٠،٢) مليار دُولار؛ مُعَدَّلُ البَطَالَة (١،٤٪) عَام (٢٠٠٩)؛ احتيَاطي النِّفط (١٠١،٥) مليار برميل؛ احتيَاطي الغَاز الطَّبيعيِّ (١،٥٧) مليار مَتر مُكعَب؛ إنتَاجُ النِّفط الخَام (٢،٧) مليون برميل عَام (٢٠٠٨).
- مُسَاهَمَةُ النَّشَاط الاقتصَاديِّ المُتَنَامي في العرَاق، بتَشجيع شَركَات التَّأمين في الكُوَيت الَّتي تَمنَحُ تَغطيَةً تَأمينيَّةً للشَّركَات الدُّوَليَّة العَامَلَة في العرَاق.
- استفَادَةُ شَركَات التَّأمين الكُوَيتيَّة من المَنَاخ الهَادئ السَّائد في السُّوق، باحتكَار مُعظَم عُقُود التَّأمين الحُكُوميِّ وَانخفَاض نسبَة المَخَاطر.
- عَدَمُ وُجُود كَوَارثَ طَبيعيَّة.
- تَنفيذُ بَرنَامَج التَّأمين الصِّحِّيِّ الإجبَاريِّ الجَديد للمُغتَربين، مَعَ العلم أنَّ عَدَدَ السُّكَّان في الكُويت بَلَغَ (٣،١) مليون نسمَة عَام (٢٠١٠)؛ الكَثَافَةُ السُّكَانيَّةُ (١٣٥،٣) فرد/كم٢؛ مُعَدَّلُ النُّمُوِّ السَّنَويِّ للسُّكَّان (٣،٤٪)؛ عَددُ الأُسَر (٣٢٣) ألف أُسرَة؛ مُعَدَّلُ المَوَاليد الخَام (٢٢،٢) لكُلِّ ألف سَاكن؛ مُعَدَّلُ الوَفيَّات الخَام (٢،٢) لكُلِّ ألف سَاكن عَام (٢٠٠٧).

منذُ عَام (٢٠٠٠) ارتَفَعَ إجمَالي عَددُ الشَّركَات التَّكَافُليَّة وَالتَّقليديَّة العَامَلَة بسُوق التَّأمين الكُويتيِّ إلى نَحو (٢٦) شَركَة منهَا (١٦) شَركَة وَطنيَّة وَ(٧) شَركَات عَربيَّة وَ(٣) شَركَات أجنبيَّة، فَدُخُولُ شَركَات التَّأمين التَّكَافُليِّ في الكُوَيت يرجعُ إلى عَام (٢٠٠٠)، وَقَد تَمكَّنَت هَذه الأخيرَةُ من إثبَات وُجُودهَا وَمُنَافَسَة التَّأمين التَّقليديِّ، وَنَجَحَت في الاستحوَاذ عَلى حصَّة سُوقيَّة جَيِّدَة منهُ بَلَغَت نَحوَ (٣٤) من إجمَالي أقسَاط التَّأمينَات عَام (٢٠١٠) بَعدَ مُرُور أكثر من (١٠) أعوَام عَلى استحدَاث شَركَات التَّكَافُل، إذ كَان قَبلَهَا قطَّاعُ التَّأمين حكرَاً عَلى الشَّركَات التَّقليديَّة، وَتُهيمنُ شَركَاتُ التَّأمين المَحَلِّيَّة عَلى السُّوق، وَمن بَين الشَّركَات البَارزَة شَركَةُ الخَليج للتَّأمين وَشَركَةُ الكُوَيت للتَّأمين وَالشَّركَةُ الأهليَّة للتَّأمين وَشَركَةُ وَربَة للتَّأمين.

وبالمُوَازَاة مَعَ مَا سَبَق، يَتَذَيَّلُ قطَّاعُ التَّأمين الكُوَيتيِّ قَائمَةَ القطَّاعَات الاقتصَاديَّة المُسَاهمَة في النَّاتج المَحَلِّيِّ (٠،٥)، وَيَرجعُ ذَلكَ لمَا يُعَانيه القطَّاعُ منَ المَشَاكل العَديدَة الَّتي بَاتَت تُؤرِّقُ مَن يَعمَلُ في هَذه الصِّنَاعَة، وَالدَّليلُ عَلى ذَلكَ أنَّ مُؤشِّرَ قطَّاع التَّأمين في سُوق الكُوَيت للأوَرَاق المَاليَّة بَاتَ يُشَكِّلُ أدنى مُستَوَيَات النَّشَاط عَلى الإطلَاق (انخفَاضُ أنشطَة التَّدَاوُل وَقلَّة الاهتمَام بالاستثمَار). لذَلكَ فَإنَّ مُسَاهَمَةَ قطَّاع التَّأمين كَنسبَة مئويَّة منَ النَّاتج المَحَلِّيِّ الإجمَاليِّ تُعَدُّ الأدنى في منطَقَة الشَّرق الأوسَط خَاصَّةً في مَجَال الصِّحَّة وَالحَيَاة (سَحَبَت الحُكُومَةُ الكُوَيتيَّةُ التَّأمينَ الصِّحِّيِّ من شَركَات التَّأمين عَام (٢٠٠٦) وَتَعهَّدَت بمُهمَّة إصدَاره)، وَهُوَ مَا يَدَعُ مَجَالاً لزيَادَة نسبَة الاختَرَاق سيَّما وَأنَّ النُّمُوَّ الاقتصَاديَّ في الكُويت قَويٌّ. وَتُعتَبرُ التَّأمينَاتُ العَامَّةُ الفرعَ الحَيويَّ لنُمُوّ رَقم أعمَال القطَّاع، بَيدَ أنَّه في غُضُون الأعوَام القَليلَة المَاضيَة بَدَأت حصَّةُ شَريحَة التَّأمين عَلى الحَيَاة تَنمو وَتَتَعَشَ تَدريجيَّاً، وَسَبَبُ التَّأخُر يَعزُوهُ الخُبَرَاءُ إلى الاعتقَاد السَّائد بأنَّ هَذه الصِّيغَةُ تَتَنَافَى مَعَ العَقيدَة الإسلاميَّة([٢]).

خَاتمَة (السُّبُلُ المُثلَى للنُّهُوض بصنَاعَة التَّأمين العَربيَّة):

من تَضَاعيف وَإيحَاءَات هَذه الأوَرَاق البَحثيَّة، يُمكنُ الخُرُوجُ في نهَايَة وَخَاتمَة هَذَا البَحث بتوصيَات نَرَى جَدوَاهَا وَنَجَاعَتهَا في مُوَاجَهَة تَحدِّيَات الحَاضر وَكَسب رهَانَات المُستَقبَل، لتَطوير صنَاعَة التَّأمين في الوَطن العَربيِّ، وَبنَاء سُوق مُتَقَدِّم قَادر عَلى مُوَاكَبَة مُستَجدَّات احتيَاجَات المُجتَمَع وَدينَامية تَطوُّره:

١- عَلى المُستَوى الحُكُومي:

- الدِّيمومَةُ في تَفعيل وَتَحديث وَتَوحيد أجهزَة الرَّقَابَة وَالإشرَاف العَربيَّة، حَتَّى تَستَطيعَ مُسَايَرَةَ مُتَطلَّبَات الانفتَاح وَالتَّحرير من مَنظُور المَعَايير الدُّوَليَّة (الاتِّحَادُ الدُّوَليُّ لمُرَاقبي التَّأمين IAIS)، وَتَحفيزُ شَركَات التَّأمين لتَطبيق مَبَادئَ الحوكَمَة (الشَّفَافيَّة، المُسَاءَلَة، الائتمَان) لتَثبيت أُسُس المُنَافَسَة الصِّحيَّة وَوَأد المُنَافَسَة السِّعريَّة الضَّارَّة وَرَفع رُؤُوس أموَالهَا وَزيَادَة احتيَاطَاتهَا الفَنيَّة.

- تَطويرُ الأُطُر التَّشريعيَّة لتَنظيم سُوق التَّأمين العَربيّ، وتَعزيز دَور شَركات التَّأمين في فَضّ المُنَازَعات ممَّا يُؤَدّي إلى سُرعَة الإنجاز، واختصَار وَقت الفَصل في الدَّعَاوى القَضَائيَّة، إضَافَةً إلى إصدَار المَزيد من القَوانين الَّتي تَجعَلُ التَّأمين إلزَاميًّا في قطَّاعَات كَثيرَة أُخرى غَير قطَّاع المَركبَات (تَأمينُ العُمَّال وَتَأمينُ المَسؤوليَّاتُ المهَنيَّة وَأَخطَارُ المهَن التَّخصُّصيَّة ...إلخ)، مَعَ إعطَاء الشَّركَات العُمُوميَّة مَسَاحَةً نَظرًا لأَنَّ القطَّاعَ الخَاصَّ في الدُّوَل العَربيَّة حَديث.
- مُعَالجَةُ السِّيَاسَات الجِّبَائيّة عَن طَريق تَخفيض الضَّرَائب وَالرُّسُوم بحَيث تُصبحُ مُشَجِّعَةً لكَافَّة فرُوع التَّأمين لاسيَّما فرعُ تَأمينَات الحيَاة، بدَعم تَنَافُسيَّته السِّعريَّة (تَخفيضُ التَّكلفَة).
- إيجَادُ ميكَانيزمَات مُنَاسبَة لتَحفيز تَأسيس عَمليَّة الاندمَاج لتَكوين كيَانَات تَأمينيَّة عَربيَّة مُشتَركَة عملاقَة، تَتَمَتَّعُ برُؤُوس أموال كَبيرَة وَقَوَاعدَ فَنيَّة تُمَكّنُهَا منَ التَّعَامُل مَعَ مُتَطلَّبَات المُنَافَسَة الأَجنَبيَّة وَالصُّمُودُ بقُوَّة وَفَعَاليَّة في ظلّ آليَّات السُّوق، وَمنهُ الوُصُولُ إلى تَكتُّل عَربيّ مُتَنَاسق وَمُوَحَّد ضمنَ مَجموعَة التَّكتُّلات الإقليميَّة الكُبرى.

٢- عَلى مُستَوى الاتِّحَادَات الوَطنيَّة:

- صيَاغَةُ استرَاتيجيَّة وَاضحَة المَعَالم لتَحسين صُورَة قطَّاع التَّأمين لَدى الجُمهُور العَربيّ، من خلَال غَرس الوَعي التَّأميني وَالاهتمَام بالثَّقَافَة التَّأمينيَّة، وَتعريفهم بأَهَمّيَة الحَاجَة إلى الحمَايَة مَعَ تَحسيسهم بحُقُوقهم.
- استكشَافُ طُرُق جَديدَة لزيَادَة حَجم الطَّلب عَلى التَّأمين، من خلَال الاهتمَام بتَطوير تَطبيقَات التَّأمين التَّكَافُلي وَتَطوير بَرَامج التَّأمين الطِّبي وَأَنظمَة المَعَاشَات الخَاصَّة (الاستخدَامُ الأَقصَى للطَّاقَات الاستيعَابيَّة).
- اعتمَادُ وَتَأكيدُ عُنصُر الشَّفَافيَّة في نَشر المَعلُومَات بَينَ الشَّركَات العَاملَة في السُّوق وَبَينَ جُمهُور العُمَلَاء، عوَضًا عَن اعتمَاد لُغَة الأَرقَام القيَاسيَّة الَّتي لا تُغَيِّرُ شَيئًا في وَاقع العَلَاقَة بَينَ بَعض الشَّركَات وَالمُوَاطنين.
- إنشَاءُ بَنك مَعلُومَات عَلى المُستَوى الإقليمي العَربي، لتَغذيَة وَتَزويد إدَارَات شَركَات التَّأمين بكَافَّة المُعطَيَات وَالحَقَائق اللَّازمَة لاتِّخَاذ القَرَارَات السَّليمَة، مثل التَّخطيط لاستهدَاف أَسوَاق جَديدَة، تَنميَة محفَظَة مُنتَجَات تَأمينيَّة مُوَسَّعَة، التَّوَصُّل إلى أَسعَار استرشَاديَّة تَعكسُ الصُّورَة الحَقيقيَّة للأَخطَار الَّتي تَكتَتبُهَا الشَّركَات.
- الاهتمَامُ بإدَارَة المَوَارد البَشَريَّة وَالنُّهُوض بالكَوَادر الفَنيَّة العَاملين في قطَّاع التَّأمين العَربيّ، من خلَال فَتح مَرَاكز التَّدريب، وَبنَاء مَعَاهدَ قوميَّة لرَفع قُدُرَاتهم، وَصَقل مَوَاهبهم وَكَفَاءَاتهم، وَتَكوين إطَارَات قَادرَة عَلى مَعرفَة رَغَبَات المُستَأمنين، فَالعَالَمُ العَربيُّ في حَاجَة مَاسَّة إلى عَمَالَة مُؤَهَّلَة وَمَاهرَة تَتَمَيَّزُ بالاحتَرَافيَّة في تَلبيَة احتيَاجَات الصِّنَاعَة التَّأمينيَّة كَافَّة (المُعَايَنَةُ المَيدَانيَّة، الخبرَةُ الإكتوَاريَّة، السَّمسَرَة، ...إلخ).
- العَملُ عَلى زيَادَة وَتَعزيز الدَّعم المُخَصَّص للبَحث العلميّ وَالتَّطوير، وَابتكَار المُنتَجَات الجَّديدَة وَاستحدَاث الخَدَمَات التَّأمينيَّة غَير التَّقليديَّة.
- تَجسيرُ الأَوَاصر وَتَمتينُ العَلَاقَات وَالرَّوَابط مَعَ أَسوَاق التَّأمين المُتَقَدِّمَة، وَإيفَادُ البَعَثَات العلميَّة وَالدِّرَاسيَّة، وَتَبَادُل الخبرَات في مَجَال التَّغطيَات التَّأمينيَّة بَينَ الهَيئَات وَالمُؤَسَّسَات العَاملَة فيه.

٣- عَلى مُستَوى شَركَات التَّأمين:

- تَرقيَةُ الأَسَاليب التَّسييريَّة، بحيثُ يَتمُّ الاعتمَادُ عَلى الخبرَة المُتَمَرِّسَة وَالمُتَفَوِّقَة وَأَدَوَات التِّكنولُوجيا الحَديثَة، وَتَطويرُ المَعرفَة بإدَارَة الأَخطَار.
- تَجويدُ الخَدَمَات التَّأمينيَّة المُقَدَّمَة لحَمَلَة الوَثَائق، وَالتزَامُ الشَّركَات بالسَّدَاد وَالتَّعويض بالقيمَة في الوَقت المُحَدَّد من أَجل كَسب رضَا وَوَلَاء أَكبَر عَدَد منَ المُستَأمنين.
- الابتكَارُ وَالتَّجديدُ وَالتَّحسينُ المُستَمرُّ للوَثَائق التَّأمينيَّة حَتَّى تَتَنَاسَب مَعَ الاحتيَاجَات المُتَطَوِّرَة للأَشخَاص.
- اتِّبَاعُ الأُسس الفَنيَّة وَالعلميَّة الدَّقيقَة في تَسعير المُنتَجَات التَّأمينيَّة (التَّحكُّم في التَّكَاليف)، وَعَدَمُ إرهَاق الزَّبُون بزيَادَة الأَقسَاط، وَالابتعَادُ عَن سيَاسَة تَكسير الأَسعَار.
- تَقويَةُ الصَّلَابَة المَاليَّة للشَّركَات، وَالبُعدُ عَن الاستثمَار في القطَّاعَات الاقتصَاديَّة الهَشَّة وَغَير الآمنَة.

- إعَادَةُ النَّظَر في أَسَاليب التَّسويق خَاصَّةً بالنِّسبَة للوُسَطَاء، حَيثُ أَنَّ عَمَليَّةَ التَّسويق للتَّغطيَات التَّأمينيَّة تُمَثِّلُ العَمُودَ الفَقَريَّ الَّذي تَقُومُ عَليه هَذه الصِّنَاعَة.
- إقَامَةُ نَوع منَ الشَّرَاكَة بَينَ شَركَات التَّأمين وَالبنُوك، وَالاستفَادَة من شَبَكَات تَوزيع البنُوك في تَسويق المُنتَجَات التَّأمينيَّة وَتَحصيل الأَقسَاط.

- تَفعيلُ دَور جهَاز بُحُوث التَّسويق لَدى شَركَات التَّأمين العَربيَّة، مَع الاستعَانَة بالخبرَات الأَجنَبيَّة، من خلَال تَجميع المَعلُومَات حَول انطبَاعَات وَاتِّجَاهَات وَتَصَوُّرَات العُمَلاء تجَاهَ الخدَمَات المُنجَزَة (العنَايَةُ بالعَميل).
- التَّفكيرُ الاستراتيجيُّ في اقتحَام السُّوق الدُّوَليِّ للشَّركَات العَربيَّة للخُرُوج منَ القُطريَّة وَالعُبُور نَحوَ العَالَميَّة.
- اكتسَابُ تكنُولُوجيا المَعلُومَات وَالاتِّصَالَات، وَتَسويقُ الخدمَة التَّأمينيَّة عَبرَ الانترنت (التَّسويقُ الالكترُوني)، حَيثُ بَلَغَ عَددُ مُستَعملي الانتَرنت في الوَطَن العَربيِّ (٥٥،٤) مليون فَرد عَام (٢٠٠٨) بمُعَدَّل نُمُوٍّ سَنَويٍّ بَلَغَ (٣٧،٢٪) للفترَة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ([٣]).

الهوامش والإحالات

- عملية التحليل عبارة عن قراءة حوصلية مقتضبة في المادة العلمية التالية:
- مصالح الوزير الأول (http://www.cg.gov.dz)
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (http://www.andi.dz)
- الديوان الوطني للإحصائيات (http://www.ons.dz)
- الموقع الإلكتروني لشبكة الأخبار الاقتصادية الجزائرية (http://www.aenn-news.net)
- الموقع الإلكتروني المتخصص في الاقتصاد الجزائري (http://www.algerie360.com)
- الموقع الإلكتروني المتخصص في أخبار الصحف والجرائد الوطنية (http://www.djazairess.com)
- رشيد بوكساني: إصلاحات وواقع سوق التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد٠١، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ص.٦٢-٦٣
- مجلة الأبحاث الاقتصادية: الشروع في تطبيق عمليات بنك التأمين، العدد ١٥، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩
- Conseil National des Assurances. Rapports sur la situation générale du secteur des assurances Algérienne 1995-2010
- Direction Des Assurances. Ministère De Finance. Rapports Annuel sur le secteur des assurances Algérienne. Années 1995-2010
- H. Messaadi: Marché Maghrébin des assurances près de 4 milliards de dollars en 2010. Bulletin N°15. Conseil national des assurances. 2ème Trimestre 2011
- (Le Bulletin des Assurances. N°14. 2011. http://www.cna.dz/bulletin14/pdf (Consulté le 1-7-2011
- لمزيد من التفصيل أنظر إلى المادة العلمية التالية:
- الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة/إدارة التأمين (http://www.moci.gov.kw)
- الموقع الإلكتروني لإتحاد شركات التأمين (http://www.union-ins.org)
- الموقع الإلكتروني للإدارة المركزية للإحصاء (http://www.cso.gov.kw)
- مواقع إلكترونية متعددة:
- (http://www.arabstoday.net/index.php?option=com__content&view=article&id=145125&catid=90&Itemid=115 (8-9-2011
- (http://alshahed.net/index.php?option=com__content&task=view&id=69077 (Consulté le 30-6-2011
- (http://arabic.people.com.cn/31659/6660546.html (Consulté le 19-5-2009
- عادل منير: محددات أداء شركات التأمين الكويتية (دراسة تحليلية)، المجلد 05، العدد 02، المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، الكويت، 1998
- معوض حسن: ظاهرة انخفاض الطلب على التأمين على الحياة في دولة الكويت، المجلد ١٦، العدد ٦٢، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، الكويت، ص ص.٢٠٣-٢٢٦ (http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kwjgapsArabic)
- معلومات مستقاة من المادة العلمية والمواقع الإلكترونية التالية:
- أوراق مؤتمر آفاق التأمين العربي والواقع الاقتصادي الجديد، دمشق، سوريا، ٢٠٠٥
- أوراق ندوة اتفاقية الجات وآثارها على صناعة التأمين العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٥
- مجلة التأمين العربي، الإتحاد العام العربي للتأمين، القاهرة، مصر، أعداد متفرقة لمقالات متنوعة تدندن حول فحوى هذا المحور
- عبد الخالق رؤوف خليل (الأمين العام للإتحاد العام العربي للتأمين): مستقبل صناعة التأمين في الوطن العربي، عمان، الأردن، ٢٠٠٩
- مواقع إلكترونية متعددة:
- (http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=27 (Consulté le 22-10-2011
- (http://www.foiitc.com/news/modules.php?name=News&file=article&sid=121 (Consulté le 22-10-2011
- (http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3251EF8B-84D0-41BA-8C7D-847886C73C94.htm (Consulté le 6-4-2010